الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ٥ مارس ٢٠٠٥

الحريري وصورة لبنان ودوره

حازم صاغية

كاتب في صحيفة «الحياة» – لندن

مبدأ التوازن الطائفي لم ينقذ لبنان من الانقلابات والديكتاتوريات العسكرية فحسب بل أدى أيضاً إلى تطوير نظام سياسي يخالف النظامين السائدين في المنطقة كلها، أي النظام الوراثي ونظام الانقلاب العسكري.

لا يزال الاغتيال الوحشي الذي تعرض له رئيس الحكومة اللبنانية السابق رفيق الحريري، يستحضر أسئلة ومسائل تبدأ ولا تنتهي. وهو ما أججته الجلسة البرلمانية المرفقة بالمظاهرة الشعبية، يوم الاثنين الماضي، بما أدى إلى إسقاط حكومة عمر كرامي بـ"طريقة أوكرانية". غير أنني سأتوقف هنا، من بين الأسئلة والمسائل الكثيرة، عند موضوع قد يوحي طرحه ببعض المبالغة، أملاً أن تقود الحجج نفسها إلى برهنة العكس. ليس من المبالغة أن يقال إن ما حصل في 1975، في ذاك البلد الصغير، كان من الأصول البعيدة للمأساة التي نزلت بنيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر 2001. وهذا ما لم يعد يمكن غض النظر عنه في الوقت الذي ظهرت وتظهر أصوات أميركية وغير أميركية تطالب باعتماد النموذج اللبناني لما قبل 1975 في التعامل مع عراق ما بعد صدام.

صحيح أن لبنان ما بين نشأته في 1920 وانفجاره بعد نيف ونصف قرن، قد عرف توترات وصدامات محدودة، إلا أنه، بمعزل عنها، ظل يشكل مثالاً بالغ التقدم بمعايير منطقة الشرق الأوسط. فهو وُلد بالأصل كاستجابة لفكرة "الحرية"، والمقصود هنا حرية الجماعات الدينية والمذهبية الكثيرة، ولم يولد كاستجابة لفكرة "الوحدة القومية" على ما كانت حال بلدان كسوريا. كذلك بُني كنموذج على تعاقد بين تلك الطوائف والمذاهب يُقرّ لكل واحدة منها بحصة في الكعكة. وهذه البراغماتية (التي تكمن أصولها في التجارة) تخالف التصور الأيديولوجي الذي عرفته معظم المنطقة في ما خص بناء الأمم تبعاً للنموذج الألماني- الإيطالي لأواخر القرن التاسع عشر. وبالطبع كان يمكن لهذه الطوائف أن تتنازع سياسياً لتحسين حصصها من دون أن يصل بها الأمر إلى الشك بمبدأ الحصص نفسه.

صحيح أن الطائفة المارونية التي كانت الحامل التاريخي لفكرة "اللبنانية"، حظيت ببعض الضمانات والامتيازات، إلا أن هذا لم يعنِ أن الحِراك السياسي كان مغلقاً أمام الطوائف الأخرى. فنحن بعيدون جداً عن حالة "الكاست" الهندي المغلق، ناهيك عن الأنظمة العنصرية في روديسيا وجنوب أفريقيا. ولم يكن تجديد التوازن الطائفي ودفع الرأسمالية إلى التمدد انطلاقاً من مهدها الأصلي في بيروت وجبل لبنان إلى باقي المناطق أمراً سهلاً دائماً. فقد اعترضته الاتجاهات الأكثر تحجراً داخل الطائفة المارونية، إلا أنها كانت تستسلم لوجهة التقدم كلما أحست أن النزاع داخلي بحت وأنه لا مصالح خارجية تقف وراءه. حصل هذا مع "الثورة البيضاء" ضد الرئيس بشارة الخوري في 1952 كما حصل في الستينيات حين انحاز "حزب الكتائب"، وهو الحزب الماروني الأول والأهم، إلى النهج الإصلاحي للرئيس فؤاد شهاب. وعلى الدوام كانت المبادرة الخاصة، بعيداً عن السياسات الاقتصادية المركزية للدولة، تتدخل لإحداث درجة أعلى من التجانس بين المناطق والطوائف، بحيث أصبحنا قادرين في السبعينيات على الحديث عن "طريقة حياة لبنانية" انعكست في توحيد المطبخ والفولكلور وتقريب اللهجات المحلية من لهجة مهذبة مشتركة.

لكن مبدأ التوازن الطائفي لم ينقذ لبنان من الانقلابات والديكتاتوريات العسكرية فحسب، بل أدى أيضاً إلى تطوير نظام سياسي يخالف النظامين السائدين في المنطقة كلها، أي النظم الوراثية المطلقة ونظم الانقلاب العسكري. وقد استند ذلك إلى طبقة وسطى كانت أعرض الطبقات الوسطى في الشرق الأوسط، كما أنتج حريات حزبية وصحافية ونقابية وبرلماناً كان في وسعها مجتمعة أن تشكل بدايات معقولة وقابلة للتطوير من حيث المبدأ. وربما كان أهم من كل هذا، على المدى البعيد، أن لبنان أنتج زواجاً راقياً بين الإسلام والمسيحية على الصعيد الفكري، لا بل الفقهي واللاهوتي أيضاً.

كذلك وفّر لبنان، الذي نجح بالديبلوماسية وعلاقاته الخارجية في تجنب حربي 1967 و1973 العربيتين-الإسرائيليتين، في أن يقدم صيغة معقولة جداً في التعاطي مع إسرائيل بانتظار أن يقوم سلام شامل: فمن جهة نشأت المقاطعة الاقتصادية طالما المشكلة الفلسطينية لم تُحل، ومن جهة أخرى اعتُمدت الهدنة العسكرية التي حالت دون التصالح كما حالت دون المواجهة والصدام. ولئن عبّر الالتزام بالهدنة عن التضامن مع الشعب الفلسطيني وعن إجمالي الموقف العربي آنذاك، فقد عبّر أيضاً عن حدود توازن القوى والقدرات المتوافرة، فيما كانت المقاطعة توفّر الحماية لاقتصاد لبناني ناشئ وهش من منافسة مع إسرائيل لا يقوى عليها.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

وبكلمة أخرى، بدا لبنان في 1975 كأنه قطع مسافة طويلة جعلته يحتل مكاناً وسطاً بين ما هو حديث رأسمالي وديمقراطي وبين القديم الأهلي و"الشرقي". لكن الحرب جاءت تعلن انتصار الأخير بالاستفادة من عناصر عدة: فمن داخل الجو العام للحرب الباردة، فجّرت تداعيات حربي 1967 و1973 التناقضات العربية- الإسرائيلية على نحو لا سيطرة عليه. ولأن مصر خرجت من الصراع فيما بنت سوريا بوليساً كامل السيطرة على المجتمع، انحصرت المواجهة في لبنان، الذي لم تكف دمشق عن تهريب الأسلحة للمقاتلين الفلسطينيين فيه. وفي مناخ هذا الضغط، تحجرت الطبقة الحاكمة التي يلعب المسيحيون الموارنة دور القيادة فيها، دون أن تكون تلك الطبقة مارونية بشكل حصري. وقد تمثل ذلك التحجر في وصول سليمان فرنجية إلى الرئاسة في 1970 وسط مناخ من التحدي، والبقاء في منصبه آنذاك خلال أكثر فترات التاريخ اللبناني دقة. وقد أمكن، في الآن نفسه، ربط وشبك التذمرات اللبنانية، المناطقية والطائفية والجهوية، السابقة على الرأسمالية وكذلك الصناعية المهاجرة إلى المدن، في أشكال تنظيمية موحدة كان أبرزها "الحركة الوطنية" المتحالفة مع المقاومة الفلسطينية آنذاك. وبهذا الانتصار على ما هو حادث و"متغرّب" في التركيبة اللبنانية، أثيرت مسائل شديدة التعقيد إلا أنها تختصر وتستبق ما رأيناه لاحقاً في العديد من مناطق الشرق الأوسط.

- فهل الولاء الوطني يكون أولاً للدولة- الأمة (لبنان في هذه الحال) أم لروابط هي دون الدولة- الأمة (الأديان والطوائف والقبائل) تجد مظلتها الأيديولوجية في دعوات سياسية ودينية عابرة للحدود الوطنية؟

- وهل الوطنية الممكنة هي تلك الإيجابية التي تجعل مصلحة الوطن معيارها، أم الوطنية السلبية التي يقوم تعريفها على مناهضة طرف ما ("الامبريالية الأميركية"، إسرائيل)...؟

- وهل الموضوع الفلسطيني يمكن معالجته ببناء نماذج عربية ديمقراطية ناجحة في التعامل مع أقلياتها ومحترمة دولياً، بحيث يمكن ممارسة ضغط عاطفي على الرأيين العامين العالمي والإسرائيلي، أم بحروب ومواجهات مفتوحة هي كارثية على الجميع؟

- وهل يجوز المضي إلى ما لا نهاية في استغلال الألم الفلسطيني (في هذه الحال معاناة فلسطينيي لبنان) على النحو الذي يخدم النفوذين السوري والإيراني، أم معالجة هذه المشكلة إنسانياً بعيداً عن المزاعم الأيديولوجية المضخمة؟

- وهل ينبغي المضي في دفع الوعي الديني نحو إجراء إصلاحات دينية تؤدي إلى إنتاج لاهوت للآخر والمختلف، أم إبقاؤه مادة للاستغلال التحريضي والشعبوي؟

- وكيف يمكن تجديد النشأة التي رسمها الاستعمار القديم لبلدان "العالم الثالث" في ظل التحدي الديموغرافي والشبابي الذي فاض عن ضفاف الولادة الأولى، وباتت تغازله التيارات الراديكالية والإرهاب العابر للدول والمجتمعات؟.

لقد كشف 11 سبتمبر فقدان نموذج عربي واحد مضيء، وهو ما لم يكن للبنان أن يوفره لو لم يتصدع في 1975 والسنوات التي تلتها. لا بل يمكن التساؤل: هل كان من الممكن لـ11/9 أن يحصل لو أن العقلية التي عبر عنها لبنان الكلاسيكي لم تتحطم؟

هذه المسائل كانت من غير شك حاضرة بقوة في وعي رفيق الحريري الذي يغلب الظن أنه فكر في استعادة لبنان القديم وتطعيمه بالمستجدات التي تجسّد الكثير منها في دوره. ذاك أن المعادلات الأولى التي وضعها الرئيسان الاستقلاليان بشارة الخوري ورياض الصلح، ثم جددها الرئيس فؤاد شهاب، أصبح مطلوباً تجديدها للمرة الثانية تحت ضغط أسباب سياسية واقتصادية وديموغرافية. وكان ما يساعد الحريري على أداء هذه المهمة أن المسلمين مالوا إلى مزيد من الاعتدال فيما ضمرت القوى الراديكالية في العالم العربي، فيما تنبّه المسيحيون إلى التراجع الجزئي الذي ألم بدورهم بعد الحرب والهجرة التي أطلقتها. وبهذا المعنى مثّل الحريري صعود السلام على حساب الحرب، هو الذي ابتدأ حياته السياسية مع اتفاق الطائف في 1989، كما مثّل صعود الاقتصاد على حساب السياسة بمعناها العقائدي القديم، وكذلك صعود الإسلام الجديد والمنفتح والتعددي على حساب الإسلام المتزمت والراديكالي. ويمكن القول إن رد الاعتبار إلى ذاك اللبنان، مضافاً إليه الكثير من تعديلات الحريري التصحيحية عليه، هو وحده ما يعزي عن فقد الراحل الكبير، فيما يستجيب لحاجة عربية ودولية مُلحّة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية